الأمم المتحدة

S/2006/394



Distr.: General
14 June 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

عملا بقراري مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أحيل الرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة من ممثلي في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) كوفي **عنان**

160606 160606 06-38848 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الخاص بصندوق التنمية للعراق

بصفتي ممثلكم في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الخاص بصندوق التنمية للعراق، يُسعدني أن أفيدكم بآخر التطورات فيما يتعلق بأنشطة المجلس منذ رسالتي المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر الضميمة).

حسب ما ذكرته في رسالتي المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تقدمت بطلب إلى المفتش العام للولايات المتحدة المعني بإعمار العراق كي يقدم إحاطة عن نتائج العمل الذي يقوم به مكتبه فيما يتصل باستعمال أموال صندوق التنمية للعراق. وعقد ممثلو المجلس الدولي للمشورة والمراقبة اجتماعا مفيدا مع المفتش العام المعني بإعمار العراق وزملائه في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد حصلنا، بعد سعي منا، على إيضاح بشأن تقارير المفتش العام الأخيرة المتصلة باستعمال موارد من صندوق التنمية للعراق. وتأتي الشواغل التي أعرب عنها المفتش العام على غرار الشواغل التي أثارها باستمرار كل من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والمراجعون الخارجيون لحسابات صندوق التنمية للعراق فيما يتعلق باستعمال موارد الصندوق. وسوف نواصل تقاسم الشواغل المشتركة مع المفتش العام وسيكون من شأن حضور ممثليه اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة تيسير ذلك.

واجتمع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في واشنطن العاصمة يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتلقى المجلس إحاطة من شركة Ernst & Young، المكلفة بمراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، عن حالة مراجعة موارد ونفقات الصندوق وحالة مبيعات صادرات النفط اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وما زال التقدم بطيئا في هذا الشأن حتى الآن. وكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى إتمام العمل في حينه.

وتلقى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إحاطة من رئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق، الذي قدم مجملا عن مبادرة بناء القدرات التي شرع فيها المجلس الأعلى وموجزا عن النتائج الأساسية لعمليات مراجعة الحسابات الأخيرة التي تؤثر في عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وعن الحالة المالية لصندوق التنمية للعراق، بما في ذلك العمليات ذات الصلة بمراجعة عمليات استخراج النفط ومبيعاته.

وتلقى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إحاطة من ممثلي وزارة دفاع الولايات المتحدة فيما يتعلق بعمليات المراجعة المعلقة. وفي رسالتي المؤرخة ٧ شباط/فبراير، أبلغتكم أن المجلس يعتزم إجراء عملية تحقق مستقلة بشأن التسوية التي جرت بين حكومة الولايات

المتحدة وشركة Kellogg, Brown and Root (KBR) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالعمل الذي أدته تلك الشركة بتمويل من صندوق التنمية للعراق، فضلا عن استعراض العقود الوحيدة المصدر المتبقية التي قامت بإرسائها سلطة التحالف المؤقتة ومُولت من صندوق التنمية للعراق. وأوضح ممثلو وزارة دفاع الولايات المتحدة أن عملية المراجعة اللاحقة للعقود الوحيدة المصدر لم يتم إرساؤها إلا في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع إتمام العمل في مراجعة العقود الوحيدة المصدر المتبقية بحلول أيلول/سبتمبر. وفيما يختص باستعراض التسوية التي جرت مع شركة KBR، ما زالت حكومة الولايات المتحدة في مرحلة تحديد شركة ملائمة لمراجعة الحسابات لإجرائه، وقد أحجمت شركات مراجعة الحسابات الرئيسية على الصعيد الدولي عن المشاركة في ذلك. وما برح التقدم بطيئا في هذا الصدد. وقد حث المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على التعجيل باتمام عمليات مراجعة الحسابات الخاصة المذكورة.

وما برح أحد الشواغل الرئيسية لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة منذ البداية عدم وجود نظام لقياس إنتاج النفط الخام. وكان المجلس قد أوصى عام ٢٠٠٤ بتعجيل العمل في إقامة منشآت معدات القياس وفقا للممارسات المعيارية المتبعة في صناعة النفط. وقد أبلغت حكومة العراق المجلس في آذار/مارس أن وزارة النفط العراقية قد أبرمت اتفاقا مع حكومة الولايات المتحدة لإعادة إقامة نظام القياس الذي تتولى تشغيله شركة النفط الحكومية الجنوبية في ميناء النفط بالبصرة، حيث سيجري تمويل ذلك من خلال منحة مقدمة من حكومة الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن ينتهي العمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وإضافة إلى ذلك، أبرمت حكومة العراق اتفاقا مبدئيا مع شركة شل للنفط كي تعمل تلك الشركة كاستشاري لوزارة النفط العراقية في المسائل المتعلقة بالقياس والمعايرة، وهو ما سوف يتضمن إنشاء نظام لقياس تدفق النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة داخل العراق، وعمليات التصدير والاستيراد، في غضون العامين المقبلين. وأعرب المجلس عن ترحيبه بالإجراءات التي تقوم بها حكومة العراق بشأن تنفيذ توصياته، ولكنه استمر في تكرار الإعراب عن قلقه نظرا إلى أن الأعمال الرئيسية، لا سيما إقامة نظام لقياس النفط، ما زالت غير شاملة ويستغرق إتمامها وقت طويل.

وسوف تنتهي ولاية مجلس المشورة والمراقبة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرى المجلس أن من المهم مواصلة الاضطلاع بدور رقابي على مبيعات صادرات النفط، والموارد ذات الصلة. كما يرى المجلس أن حكومة العراق ينبغي لها أن تنشئ هيئة رقابية تكون مستقلة وتتمتع بالكفاءة والقدرة المهنية، بغرض كفالة استمرار الرقابة التي تقوم بها هيئات مراجعة الحسابات الخارجية. وللمساعدة على تيسير تحول المجلس إلى هيئة رقابية

عراقية، فإنه يعكف على وضع توصيات عن طرائق عمل تلك الهيئة الرقابية وسوف يقدمها إلى حكومة العراق.

وسوف يُعقد الاجتماع المقبل للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في تموز/يوليه. ويتوقع المجلس أن يستعرض خلال ذلك الاجتماع مراجعة حسابات موارد ونفقات صندوق التنمية للعراق ومبيعات صادرات النفط في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وسوف يستمر عرض جميع الوثائق، بما في ذلك البيانات الصحفية ووقائع جميع اجتماعات المجلس، ونتائج تقارير مراجعة الحسابات والوثائق الرئيسية المتصلة بولاية المجلس وعملياته على موقع المجلس على شبكة الإنترنت (www.iamb.info).

(توقيع) جان بيير **هالبواكس**

الضميمة

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الخاص بصندوق التنمية للعراق

أتشرف، بوصفي ممثلكم في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الخاص بصندوق التنمية للعراق، أن أقدم آخر التطورات فيما يتعلق بأنشطة المجلس منذ رسالتي المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

تلقى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، خلال اجتماعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تقارير عن مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق تشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وإحاطة من شركة KPMG. وقد جرت عملية مراجعة الحسابات تحت رقابة المجلس، بما يتسق مع صلاحياته، وأحكام قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وهي متاحة على موقع المجلس على شبكة الإنترنت (www.iamb.info).

ويلاحظ المجلس أن العمليات المذكورة لمراجعة حسابات موارد صندوق التنمية للعراق ومبيعات صادرات النفط والتحويلات المالية إلى الوزارات التي تتولى الإنفاق ما زال عنصرا حاسم الأهمية في إطار الرقابة المالية الشامل القائم حاليا. وما زالت التقارير تبرز وجود العديد من الاستثناءات في الإجراءات الإدارية والمحاسبية بالوزارات التي تتولى الإنفاق وفي الالتزامات المعلقة التي دخلت فيها وكالات الولايات المتحدة واستعملت فيها موارد صندوق التنمية للعراق وفي استعمال الإدارة العراقية لموارد الصندوق.

وأُبلغ المجلس أيضا أن شركة KPMG ما زالت تواجه عدم تعاون من جانب بعض الوزارات وأنها طلبت تدخل وزارة المالية لإجراء أعمالها وإتمامها.

وتلقى المجلس، بعد سعي منه، إحاطة من ممثلي حكومة العراق عن تنفيذ التوصيات الواردة في عمليات مراجعة الحسابات وعن تدابير معالجة أوجه القصور التي حددها المجلس وتلك الواردة في تقارير مراجعة الحسابات، وتدابير تحسين الضوابط المالية الداخلية عموما. ويرد فيما يلي تفاصيل الخطوات المتخذة التي أفادت بها حكومة العراق.

سنت حكومة العراق قانونا للإدارة المالية حدد إطارا شاملا لتنفيذ سياسة الضرائب والميزانية بما يتفق والممارسات الدولية، وذلك بوضع آلية منظمة لإعداد الميزانية الاتحادية وعدد من اشتراطات إعداد التقارير ترمي إلى زيادة المساءلة والشفافية في عملية الميزانية.

وأُنشئت إدارة داخل المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات كي تتابع جميع تقارير مراجعة الحسابات والتحقق منها، بما في ذلك التقارير التي يعدها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

كما أُنشئت مديرية متخصصة داخل كل وزارة، يرأسها مفتش عام يقدم تقاريره مباشرة إلى الوزير وتتمثل واجباته في مراجعة حسابات الأموال العامة التي تديرها وزارته والرقابة على تلك الأموال.

ويحدد الدستور المعتمد الهيئتين اللتين ستضطلعان بالمسؤولية عن مراجعة حسابات الأموال العامة والرقابة عليها. وهما المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات ولجنة النزاهة.

ويرى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أن من الأهمية البالغة بالنسبة إلى حكومة العراق اتخاذ إجراء إزاء التوصية المتعلقة بمراجعة الحسابات كي تعزز الضوابط المالية وإدارة موارد صندوق التنمية للعراق. ويتطلع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى العمل مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات وحكومة العراق بغرض مواصلة تعزيز الإطار الشامل للإدارة العامة والمالية في العراق. ورحب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بالإجراءات التي تتخذها حكومة العراق حيال تنفيذ توصية المجلس، بيد أنه يكرر أيضا تأكيد قلقه إزاء بطء تنفيذ الإجراءات الرئيسية، لا سيما إقامة نظام لقياس تدفق النفط. وحث المجلس حكومة العراق على أن تنفذ فورا جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

وفيما يتعلق بالعقود التي تديرها وكالات الولايات المتحدة والممولة من صندوق التنمية للعراق، أفاد ممثلو الولايات المتحدة المجلس بأن وزير مالية العراق وقع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مذكرة تخول رئيس بعثة الولايات المتحدة وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق مواصلة الاضطلاع بالسلطة والمسؤولية فيما يتعلق بإدارة العقود الممولة من صندوق التنمية للعراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وذلك بالنظر إلى أن عدد العقود المتبقية صغير، وأن هذه العقود سيجري إتمامها بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وأُبلغ المجلس أيضا أن القيادة المشتركة للتعاقد – العراق تواصل العمل المتعلق بتسلم السجلات إلى الوزارات العراقية المختصة قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

وفي رسالتي السابقة، أبلغتكم أن المجلس قد وافق على صلاحيات عملية خاصة لمراجعة العقود الوحيدة المصدر التي استُعلمت فيها أموال صندوق التنمية للعراق اقترحت حكومة الولايات المتحدة إجراءها، وسوف يجري الاستعانة بشركة مستقلة في مراجعة الحسابات لإتمامها. وسيجري خلال العملية الخاصة لمراجعة العقود الوحيدة المصدر ما يلي: ’أ‘ تعيين جميع العقود الوحيدة المصدر التي استُعملت فيها أموال صندوق التنمية للعراق وتزيد قيمتها على خمسة ملايين دولار وأرستها السلطة المؤقتة للتحالف دون عطاءات

تنافسية؛ ’ب‘ تقديم موجز عن نتائج مراجعة تلك العقود التي أجرتها بالفعل عدة وكالات لمراجعة الحسابات تابعة لحكومة الولايات المتحدة؛ ’ج‘ تنفيذ إجراءات إضافية لمراجعة العقود التي تم إرساؤها دون عطاءات تنافسية ولم تخضع للمراجعة بعد، مع تحديد مدى اتفاق تلك العقود مع الأغراض المبينة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وكانت حكومة الولايات المتحدة قد أبلغت المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أنه قد تم اختيار شركة KPMG LLP لإجراء مراجعة خاصة للعقود الوحيدة المصدر التي مُولت من صندوق التنمية للعراق. وكان من المقرر الانتهاء من إعداد تقارير المراجعة وإحالتها إلى المجلس بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أبلغت حكومة الولايات المتحدة المجلس أن شركة KPMG قد أشارت إلى احتمال وجود تضارب في المصالح فيما يختص بمراجعة العقد الوحيد المصدر الذي حصلت عليه شركة Kellogg, Brown and Root (KBR) بسبب علاقة التعامل القائمة بين شركة KBR وشركة Halliburton، وهي الشركة الأم لشركة KBR، ومن ثم انسحبت من مراجعة عقد شركة KBR. وفي ضوء ذلك، أبلغت حكومة الولايات المتحدة المجلس أنها طلبت مساعدة المفتش العام للولايات المتحدة المعني بإعمار العراق كي يتولى إجراءات عملية المراجعة الخاصة فيما يختص بالعقد الوحيد المصدر التي حصلت عليه شركة KBR.

ويعرب المجلس عن أسفه إزاء انسحاب شركة KPMG من إجراء المراجعة الخاصة بعقد شركة KBR بعد إرساء عقد المراجعة عليها. كما يعرب المجلس أيضا عن أسفه إزاء تأخر حكومة الولايات المتحدة كثيرا في الإفادة بانسحاب شركة KPMG واختيار المفتش العام لإجراء مراجعة العقد الوحيد المصدر المتصل بشركة KBR، وإزاء عدم استشارة المجلس في هذا الصدد. إن ذلك لا يتيح للمجلس الفرصة للسعي جديا في إيجاد البدائل داخل الإطار الزمني المتاح.

ومن ضمن العقود الوحيدة المصدر البالغ عددها ٢٤ عقدا (قيمتها ٩٦٣ ١ مليون دولار)، هناك ٢٣ عقدا (قيمتها ٥٦٣ مليون دولار) قامت بمراجعتها شركة KPMG، وعقد واحد (قيمته ١,٤ بليون دولار) قام بمراجعته المفتش العام. وكشفت المراجعة التي أجرتها شركة KPMG عن وجود استثناءات في عدد من الحالات من بينها: ’أ‘ عدم كفاية الوثائق التي تبرر إرساء العقود دون عطاءات تنافسية؛ ’ب‘ عدم وجود ما يؤيد تقديم الخدمات أو تلقي البضائع؛ ’ج‘وجود تباينات في الكميات المحاسب عليها. وكشف تقرير المفتش العام عن: ”وجود مبررات ملائمة لإرساء عقد دون عطاءات تنافسية على شركة Kellogg, Brown and Root“. فالعقد كان في صورة عقد سداد التكلفة الفعلية مع دفع

رسوم دون تحديد مواعيد الإنجاز أو حجم الكميات. إذ إن تعيين التكاليف العادلة والمعقولة لتلك العقود، حسب ما ذكره المفتش العام، قد تم بناء على إصدار طلبية لكل مهمة من المهام. وقد استُعملت أموال صندوق التنمية للعراق في طلبيات خاصة بست مهام. وتم تحديد مدة طلبية من طلبيات المهام الستة وتحددت التكاليف كي تكون عادلة ومعقولة. ولم يتم تحديد مدة طلبيات المهام الخمس المتبقية وكانت عملية تقديم الدلائل على النفقات، التي تبلغ ٢٠٨ ملايين دولار وكانت محل تساؤل من وكالة مراجعة عقود الدفاع التابعة للولايات المتحدة، ما زالت جارية. ولاحظ المجلس أيضا ورود نتائج مهمة في تقرير المراجعة الذي أعدته تلك الوكالة وجاء فيه أنه: 'أ' لم تكن مقترحات الجهة المتعاقدة بالصيغة المقدمة بها مقبولة من أجل إجراء المشاورات بشأن سعر عادل ومعقول؛ 'ب' لم تكن البيانات الداعمة لتكاليف التعاقد من الباطن كافية دائما؛ 'ج' لم تُعد المقترحات عن جميع الجوانب وفقا لمعايير التكاليف المحاسبية السارية والأحكام ذات الصلة من لائحة الولايات المتحدة الاتحادية بشأن الشراء.

وأُبلغ المجلس أيضا أنه قد تم إنفاق مبلغ ١,٢ بليون دولار سحبا من صندوق التنمية للعراق من إجمالي مبلغ ١,٤ بليون دولار خصص لعقد شركة KBR. وفي ضوء حجم المبالغ المستخدمة والوقت الطويل الذي كانت تستغرقه تلك العملية، أوصى المجلس بأن تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى تسوية الأمر مع الحكومة العراقية فيما يتعلق باستخدام الموارد من صندوق التنمية للعراق الذي من المحتمل أنه تم بما يتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وكذلك القيام على عجل برد المبالغ المسددة إلى المتعاقدين دون وجود ما يدل على نزاهتها.

وقد تابع المجلس نتائج عملية المراجعة الخاصة للعقود الوحيدة المصدر، ولا سيما الطلبيات المتعلقة بالمهام التي قامت بها شركة KBR والممولة من صندوق التنمية للعراق. وخلال اجتماع المجلس، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أبلغ ممثلو حكومة الولايات المتحدة المجلس أنه قد تم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التوصل إلى تسوية شاملة بين حكومة الولايات المتحدة وشركة KBR فيما يتعلق بجميع طلبيات المهام الست الممولة من صندوق التنمية للعراق، في إطار العقد المبرم مع تلك الشركة. ونصت التسوية على خفض في تكلفة العقود قدره تسعة ملايين دولار. والصندوق عازم على طلب إجراء عملية تحقق مستقلة من التسوية فضلا عن استعراض العقود الوحيدة المصدر المتبقية. ويعكف المجلس الآن على تحديد نطاق عمل تلك المهمة وسوف يتابع المسألة مع ممثلي حكومة الولايات المتحدة.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدم المجلس إحاطة صحفية عن عمله وقام بالرد على الأسئلة التي أثارها أفراد السلك الصحفي. ويرد بث الإحاطة على شبكة الإنترنت وكذلك نص لها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت (www.iamb.info).

وقد أصدر مكتب المفتش العام للولايات المتحدة المعني بإعمار العراق في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تقريرا عن مراجعة إدارة أموال صندوق التنمية للعراق من قبل المنطقة الجنوبية الوسطى من إدارة السلطة المؤقتة للتحالف. ويناقش ذلك التقرير استعمال الأذون بإرساء العقود وتنفيذها والرقابة على تلك العقود داخل المنطقة الجنوبية الوسطى من السلطة المؤقتة للتحالف.

وكان الهدف عموما من المراجعة هو تحديد ما إذا كان الموظفون المكلفون بالإنفاق في مواقع مختارة بجنوب العراق قد التزموا بالتوجيهات وقاموا على النحو الملائم برقابة وحصر الأصول النقدية والنفقات في صندوق التنمية للعراق. وتبين التقارير أن المفتش العام قد لاحظ خلال المراجعة وجود جوانب قصور في وثائق إرساء العقود، وقام بتوسيع نطاق المراجعة لتحديد ما إذا كان موظفو المنطقة الجنوبية الوسطى من السلطة المؤقتة للتحالف قد أداروا العقود على النحو الملائم.

وخلصت المراجعة، استنادا إلى ما تم فحصه من وثائق، إلى أن المنطقة الجنوبية الوسطى من السلطة المؤقتة للتحالف قد أخفقت في إدارة العقود والمشتريات الصغيرة الحجم المتعلقة ببرنامج الاستجابة الإقليمية السريعة التابع لها. وخلص المجلس إلى أنه سيكون من المستصوب أن يقدم المفتش العام إحاطة عن نتائج أعمال المراجعة التي قام بها لأموال الصندوق، ولقد طلبت اليوم من المفتش العام أن يقدم مثل تلك الإحاطة.

ومن المقرر أن يعقد المجلس اجتماعه القادم في أيار/مايو ٢٠٠٦. ويتوقع المجلس أن يتلقى بحلول ذلك الوقت بيانا عن مراجعة أعمال الصندوق عن الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمزيد من التقارير عن مدى تنفيذ حكومة العراق للتدابير اللازمة لمعالجة القضايا المحددة في تقارير المراجعة.

وسيواصل المجلس الاضطلاع بدوره الرقابي وسيضع الخطط اللازمة لأن يتحول بشكل سلس إلى هيئة رقابية عراقية.

وسوف يستمر عرض جميع الوثائق، بما في ذلك البيانات الصحفية ووقائع جميع اجتماعات المجلس، ونتائج تقارير مراجعة الحسابات والوثائق الرئيسية المتصلة بولاية المجلس وعملياته على موقع المجلس على شبكة الإنترنت (www.iamb.info).

(توقيع) جان بيير **هالبواكس**

